



قضايا وآراء

العدد (17725) – السنة الحادية والخمسون – السبت 22 ربيع الآخر 1448هـ – 3 أكتوبر 2026م

عالم يتضير

المواجهة الإعلامية والفكرية تجذور

المعتقد الإرهابي الإيراني وأتباعه!

فوزية رشيد

تمثل حركة تمرّد باطنية، تأسست في صعدة شمالي اليمن، وانشقت عن المذهب الزيدي، وتسيطر على نعط «حزب الله» في لبنان وبنياً وسياسياً؛ زعيمهم الروحي «بدر الدين الحوئي» الذي نشأ زبديا في فرقة الجارودية رحل إلى طهران وأقام بها عدة سنوات، كانت كافية لممارسة غسل الدماغ كليا عليه من الطرف الإيراني، واستمائلته إلى المذهب الاثني عشري بشكل عميق؛

وكذلك هو قائد الحوثيين الأول (حسين بدر الدين الحوئي) الأبن الأكبر لبدر الدين الحوئي»، زار والده في إيران ومكث مع أبيه في «قم» مدة من الزمن؛ وقام بعدها بزيارة حزب إيران اللبناني، ليؤسس تنظيم «الشباب المؤمن» عام 1991، الذي أصبح اسمه «أنصار الله الحوثيون» بعد ذلك؛ ولبظهر تأثره الكامل حتى النخاع بثورة الخميني؛ وممارسة دور «الأداة الوظيفية» لإيران لتصدير الثورة إلى اليمن والخليج؛ وخاصة بعد خضوعه لدورات أمنية وسياسية وغيرها في لبنان وإيران وارتباطه القوي بالحرس الثوري الإيراني، ليقود التمرد ضدّ الحكومة اليمنية، وحيث قتل في الحرب الأولى عام 2004.

القائد الثاني والراهن للحوثيين كما يعرف الجميع هو «عبدالمك الحوئي» الذي وُلد في صعدة عام 1979، واستمرّ في تبني الفكر الاثني عشري والدعوة إلى الإمامة، والترويج لفكرة الخروج ومواجهة نظام الحكم أو الشرعية في اليمن وهو ما قام به بالفعل؛ إلى جانب التحريض ضد أهل السنة باتتبعه نهج إيران في ذلك؛ وتمجيد الثورة الخمينية والمليشيات التابعة لإيران في لبنان والعراق وسابقا في سوريا وبعض الخلايا الإرهابية في عدد من دول الخليج؛

○ في الإعداد الإعلامي فإن إيران وأتباعها يمارسون نهجا إعلاميا وخطابيا قائما على النبذة العالية وممارسة التضليل والكذب والإعلام الثوري الصائب، وكل ذلك معروف في التوظيف الإعلامي الذي تقوم به القنوات الإيرانية في إيران وفي لبنان وفي اليمن والعراق، وتأسيس المواقع والمنابر الإلكترونية، لنقل المعتقد الاثني عشري الإيراني بشكل مباشر وغير مباشر، إلى جانب التأثير في نقل الخطاب الإيراني إلى العالم وخاصة العرب والمسلمين؛

○ كل ذلك يحتاج إلى (مواجهة جذرية) لهذا الخطاب الذي شكل الوعي الشيعي الصفي في عدد من الدول العربية؛ ورسخ لفكر الانقسام الديني، والولاء لغير الوطن بحجة المعتقد التابع لإيران؛ وعرض مصالح بلدانها الخليجية والعربية لفكر التطرف والإرهاب والطائفية والخلاعة الوطنية والتحول إلى سلوكيات الكراهية وتمزيق المجتمع والتحول إلى خدمة الأطماع والأجندات الخارجية؛ لهذا فإن المطلب القديم والمحتور هو المصارحة والشفافية والمواجهة الصريحة في الإعلام والمواجهة الفكرية العميقة لكل تلك الأفكار والمعتقدات التضليلية، وخاصة في هذه المرحلة الحارقة والخطيرة؛ وحيث المسؤولية الوطنية تحتاج إلى إعلام قوي وفكر قوي، ومراكز أبحاث قوية على المستويين المحلي والخليجي، لخلق جبهة داخلية قادرة على مواجهة مخاطر هذه المرحلة؛

الانتخابات البرلمانية الروسية

تفويض شـخص شـعبـي لبوتين

حكام المقاطعات ورؤساء البلديات وموظفي الخدمة المدنية والمديرين التنفيذيـين ورؤساء الجامعات والمؤسسات التعليمية لإقناع المواطنين بأهمية هذه الانتخابات حتى وصلت نسبة المشاركة إلى 60% بحسب البيانات الرسمية، وهى نسبة مرتفعة مقارنة بالانتخابات السابقة.

لقد أصدت نتائج هذه الانتخابات أن العملية العسكرية الخاصة لم تؤثر على النظام السياسي ولم تقلل من شعبية الرئيس الروسي، وكما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بعد إعلان نتائج الانتخابات أن نتائج الانتخابات تؤكد التزام

بقلم:

د. نبيل الحسومي

شـكلت نتائج أول انتخابات برلمانية عامة في روسيا الاتحادية منذ بدء العملية العسكرية الخاصة قبل أكثر من أربع سنوات تفويضا شعبيا للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وانتصارا لسياسته، وذلك بعد أن حصل حزب «روسيا الموحدة» المودوم من الرئيس الروسي على أكثر من 355 مقعدا في هذه الانتخابات مقارنة بـ324 مقعدا في الانتخابات السابقة، ما يعزز مكانته في مجلس الدوما الحكومي والمحافظة على أغلبيته في البرلمان بما يشكـل له أغلبية دستورية مريحة في المؤسسة التشريعية لروسيا الاتحادية، فيما تقاسمت أربعة أحزاب بقية مقاعد الدوما الحكومي البالغ عددها 450 مقعدا، وهي كلها أحزاب مؤيدة لسياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فيما لم تنجح أحزاب المعارضة في إيصـال أي من مرشحيها إلى قبة البرلمان وذلك بعد شطب قائمة حزب «بابلوكا» المعارض في شهر أغسطس الماضي بقرار من المحكمة، كما حافظ الحزب الشيوعي الروسي على المركز الثاني برئاسية الاتحاد على 37 مقعدا بالرغم من تراجع نسبة حضوره في البرلمان مقارنة بالانتخابات السابقة، وحل الحزب الليبرالي الديمقراطي حزب جيرونوفسكي في المركز الثالث بحصوله على 23 مقعدا، وحزب «الناس الجدد» في المركز الرابع بحصوله على 19 مقعدا، وحزب روسيا العادلة في المركز الخامس بحصوله على 17 مقعدا، فيما لم تحصل بقية الأحزاب الصغيرة على النسبة المطلوبة لدخول المعترك الانتخابي.

وبهذه النتائج التي كانت متوقعة تمنح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صـك مواصلة نهجه السياسي داخليا وخارجيا، حيث كانت نتائج هذه الانتخابات التي دعا الرئيس بوتين إلى التصويت فيها من أجل المشاركة في تحديد مستقبل روسيا، وظلّت القيادة الروسية كل وسائل التواصل الاجتماعي بكل أشكالها وأنواعها لحث الناخب الروسي للمشاركة في هذه الانتخابات من خلال التوجـه إلى صناديق الاقتراع، فضلا عن استنفاـر

والمعلومة من الشائعة، واليقين الشخصي من حق الآخرين في الاعتقاد.

ويتصل هذا النوع من التعليم مباشرة بالتقدم العلمي والمعرفي؛ فلابتكار يفترض حرية السؤال وقبول الخطأ، والتعاون خارج حدود الجماعة؛ بينما يحوّل الاستقطاب الجامعة إلى ساحة ولاءت، ويدفع الباحثين إلى الهجرة، وقد ربط تقرير التنمية الإنسانية العربية بناء مجتمع المعرفة بالحريات الأساسية، والتعليم الجيد، وترسيخ العلم، والانتقال من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها [راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة ص16-1 و163-179]. وهكذا يصبح الخطاب السذي يكرّم العقل والبرهان شرطا للإنتاجية وتقليل التبعية التكنولوجية.

ومن ثَم فإن معالجة الوضع العربي لا بد أن تبدأ بتأهيل رجال الدين في اللغة المقارن والتاريخ وعلم الاجتماع والإعلام الرقمي، ووضع معايير شفافـة لجرم التحريض والعنف لا الاجتهاد والاختلاف، ويوزاي ذلك إصلاح المناهج بحيث يشمل التعليم جميع المدارس الإسلامية والإنسانية المتعددة، وتدريب المعلمين على إدارة الأسئلة الحساسة، وتعزيز الثقافة الإعلامية لكشف الأخبار المضللة والمغرضـة، كما يلزم فتح مجال علم للفتاـش المنظم، وإنشاء مجالس حوار ذات مشروعات مشتركة. فالمجتمع يتعلم التعايش والتسامح بممارسة يومية يشعر فيها كل فرد أن القانون يحميه وأن صوته مسموع.

في هذا الحوار العالمي للتسامح يجدر بالدول العربية أن ترى في تجديد الخطاب الديني مشروعا مدنيا ودستوريا وتعليميا ودينيا في آن واحد، غايته ليست صهر الاختلاف أو فرض «وسيلة» رسمية، بل منع تحويل التنوع إلى عنف وكراهية، ونقل المجتمع من سؤال «من يملك الحقيقة» إلى سؤال «كيف نعيش معا بتنوعنا»، حين تصبح المؤسسة أقوى من السـوء الطائفي، والسؤال أقوى من التلقين، والثقة معيارا وطنيا، يصبح الاختلاف مصدرا للمعرفة لا ذريعة للفتك، وتحتول الدولة من ساحة تنازعها الجماعات إلى بيت آمن لمواطنين متساوين. وبهذا تكون فرض الأمانة أكبر في التأثير العالمي ورسم مستقبلها.

mkuwaiti@batelco.com.bh

ولإحـاة الأغلبية الجمهورية الحالية في مجلس الشيوخ (التي تبلغ 53 مقعدا من أصل 100)، يستعين على الديمقراطيين الغوز في ولايات دعمت الرئيس بقوة في الانتخابات الأخيرة، نذكر منها على وجه الخصوص ولايتي أوهايو وتكساس.

هكذا ومن ثم، حتى في حال تدهور المناخ السياسي في الولايات المتحدة الأمريكي، يظل الاحتفاظ بالسيطرة على مجلس الشيوخ هدفاً قايلاً لتحقيق بالنسبة إلى سلطات البيت الأبيض.

أما العنصر الثاني فيتعلق بمجلس النواب، إذ يأمل الديمقراطيون بطبيعة الحال الاستفادة من الزئمة التقليدية لمعاقبة حزب الرئيس في الانتخابات، وذلك لاستعادة الأفضلية في مواجهة الأغلبية الجمهورية الضئيلة (220 مقعداً من أصل 435). غير أن معركة إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية –التي أطيحها الجمهوريون في تكساس صيف عام 2025 بناءً على طلب دونالد ترامب شخصياً– قد زادت من تعقيد مهمة الديمقراطيين.

وبشكل عام، عززت هذه المواجهة السياسية والقضائية موقف الجمهوريين، حيث أعادت ثماني ولايات ترسيم دوائرها الانتخابية بما يصب في مصلحة الحزب الجمهوري، مقابل ولايتين فقط فعلتا الأمر ذاته لصالح الديمقراطيين، ما جعل الخريطة الانتخابية لمجلس النواب تميل –في مجملها– لصالح المعسكر الرئاسي أكثر مما كانت عليه بعد انتخابات عام 2024.

ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية لا تخلو من المخاطر: ففي سعيهم لتأمين أكبر عدد ممكن من المقاعد، اضطر الجمهوريون أيضاً إلى تشيكت قاعدتهم الانتخابية قسي عدد من معاقليهم، ما قد يجعلهم أكثر عرضة للخطر في حال حدوث موجة ديمقراطية أقوى مما كان متوقفاً.

والأهم من ذلك، ربما تشكل الأفاق الاقتصادية المتغير الأبرز لفهم مجريات الاقتراع. فإذا كانت انتخابات منتصف الولاية تمثل –جزئياً– استفتاءً على أداء الرئاسة، فإن نظرة الناخبين إلى الوضع الاقتصادي تلعب دوراً محورياً في تشكيل أحكامهم. غير أن المؤشرات أظهرت في الأشهر الأخيرة علامات دمـدشة على الصمود، فعلى الرغم من استمرار التوتر الشديد في السياق الدولي، ظل معدل البطالة تحت السيطرة، وجاءت وتيرة التضخم أقل حدة مما كان متوقفاً.

وفي ظل مناخ عام يتسم بالكآبة الشديدة، ومواجهة رئيس غالباً ما تنتشر رسائله بالخطب أو حتى بالنتائج العكسية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، قد تكون قدرة المرشحين الجمهوريين على إبراز بعض نجاحاتهم الأخيرة –مثل خفض الضرائب على الإيركيات وساعات العمل الإضافية– عاملاً حاسماً. يخوض دونالد ترامب انتخابات التجديد النصفي في ظل وضع متناقض: فمن ناحية، تشير الوبقات التاريخية الأمريكية والنماذج الانتخابية ونتائج عقود من الأبحاث في العلوم السياسية إلى استنفاـح موحد: هو أن حزب الرئيس يفقد عادة جزءاً من نفوذه بعد عامين من توليه السلطة، ومن ناحية أخرى، قد تتيح بعض العوامل الهيكلية والظرفية للجمهوريين الحد من هذه الخسائر، أو حتى الحفاظ على أغلبيتهم في الكونغرس.

ورغم أن هذا السيناريو يظل اليوم أقل احتمالاً من فوز الديمقراطيين –و لا سيما في مجلس النواب– فإنه يظل احتمالاً وارداً لا يمكن استبعاده. وإذا ما نجح دونالد ترامب بالفعل في الاحتفاظ بالسيطرة على كل من مجلسي النواب والشيوخ فإن الأبعاد السياسية لهذه النتيجة ستتجاوز بكثير حدود انتخابات منتصف الولاية هذه.

وحينها، سيُشكل هذا الإنجاز حجة قوية للغاية تدعم فكرة أن الانصرات الجمهورية التي تحققت في عامي 2016 و2024 لم تكن مجرد محطات عابرة، بل كانت بمثابة نقاط تحول جوهريـة في التاريخ الانتخابي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

○ كاتب صحفي بمجلة الدراسات السياسية الفرنسية.

Cambridge: Cambridge University Press, 2017, pp1–22.]. أما إنونيسيا فقد تبنت خمسة مبادئ: أو ما يسمى «بانشاسيلا»، هي المواطنة، العدالة والفضيلة الإنسانية، والإجماع التشاوري، والرّفاه الاجتماعي، والحرية الدينية. وشكلت هذه المبادئ اطارا لهوية وطنية جامعة للتنوع الديني والإثني «الوحدة في التنوع» تسندھا مؤسسات عادلة، وإن ظلت المساواة بحاجة إلى حماية مؤسسية مستمرة[Chia, Philip Sucyadi (2022) "Pancasila and Covenantal Pluralism in Indonesia: A Historical Approach." Transformation 39(2), 2022: pp 98–99.]. أما ماليزيا فاحتوت التوتر نسبياً عبر الاختلاف وتنافس السلطة.

وبالنسبة إلى الدول العربية فإن المعضلة في كثير منها ليس غياب قيم التسامح، بل ضعف القواعد التي تجعل احترامها ملزماً. فملا أرسى على كثير من العلماء في عهود تاريخية تقليداً في التسامح الفكري يستحق الاستعادة اليوم. فالإمام الشافعي كان يصف اجتياحه بأنه رأي يحتمل الخطأ، ورأي غيره يحتمل الصواب، رافضاً بذلك احتكار الحقيقة المطلقة. وسار على هذا النهج أئمة المذاهب الذين اختلفوا من دون أن يُخرج بعضهم بعضاً من الدين، معتبرين الاختلاف رحمة لا نقمة. هؤلاء الأئمة قبلوا أن يكون فهمهم اجتياهاً بشرياً قابلاً للراجعة، لا نصاً مقدساً، وهذا هو جوهر التسامح الديني الحقيقي: أي الإقرار بأن قبول الرأي الآخر لا يضعف الإيمان بل يحميه من التعصب والتصلب. فاستعادة هذا الإرث هي أقصر الطرق إلى خطاب ديني متجدد يعيد للاختلاف مكانته الطبيعية كمصدر ثراء لا تهديد للوجود.

في وضعنا الحالي، يمثل التعليم خط الدفاع الأهم، فالمدارس التي تكافئ حفظ جواب واحد تدرب الطالب على الامتثال، بينما المدرسة التي تعلم تحليل الدليل، وفارقة التاويلات، والتحقق من المصدر، وصياغة السؤال والمناظرة باحترام، تجعل الطالب أقل قابلية للدعاية والتكثير. نحن بحاجة إلى تعليم حواري قائم على طرح المشكلات وبناء الوعي النقدي. [Freire, Paulo (2005) Pedagogy of the Oppressed. 30th Anniversary ed. New York: Continuum, 2005] [فرييري، 2005: 71–86]. بذلك يصبح السؤال ليس عداء للدين، بل وسيلة لتعيين النص المقدس من تفسيره البشري،

هل يكسر الرئيس ترامب لعنة انتخابات التجديد النصفي؟

بقلم: ماثيو غلارد ○

تشمل: ندرۃ الدوائر الانتخابية المتنافس عليها (التي لا تحسم نتيجتها مسبقاً)، والميزة الانتخابية المتزايدة التي يتمتع بها شاطو المناصب الحاليين، وتضاعف الاستقطاب الحزبي الذي يحد من احتمالات تحول الولايات الانتخابية.

وقد طرح علماء السياسة الأكاديميون تفسيرين رئيسيين لهذه الظاهرة: إذ ينظر التفسير الأول إلى انتخابات منتصف العهدة الرئاسية باعتبارها نوعاً من الاستفتاء على العامين الأولين من فترة الرئاسة؛ حيث يستغل الناخبون هذا الاقتراع للتعبير عن رضاهم –أو في الواقع عن استيائهم– إزاء الأداء والسياسات التي انتهجتها سلطات البيت الأبيض.

علاوة على ذلك، فإن تراجع المعسكر الرئاسي في انتخابات منتصف الولاية يزياد حدة –من الناحية الهيكلية– بسبب ميل الناخبين المعارضين للرئيس إلى التوجه لصناديق الاقتراع أكثر من أولئك الذين يؤيدون أداءه. ومع ذلك، يظل هذا التفسير عاجزاً عن توضيح سبب تعرض رؤساء يمتنعون بشعبية –وفي ظل ظروف اقتصادية مواتية– لانتكاسات انتخابية أحياناً.

ويركز التفسير الثاني بشكل أكبر على الخصائص المميزة للانتخابات الرئاسية التي تسبق انتخابات منتصف العهدة الرئاسية. ففي الانتخابات الرئاسية، تؤدي التغطية الإعلامية المكثفة للمحلة والأهمية الكبيرة التي يوليها الناخبون للرهانات المطروحة إلى استقطاب ناخبين لا يتمتعون بوعي سياسي كبير نحو صناديق الاقتراع.

وعادة ما يصوت هؤلاء المرشح الذي يكتسب زخماً قوياً في تلك اللحظة، مع دعمهم في الوقت نفسه لمرشحي حزبه في الكونغرس الأمريكي. أما بعد مرور عامين فيؤدي تراجع الأهمية الملموسة للانتخابات الرئاسية، تؤدي التغطية الإعلامية سيميا في أوساط هذه الفئة من الناخبين غير الميسمين. وهكذا، يفقد حزب الرئيس جزءاً من الكتلة الناخية الإضافية التي أسهمت في فوزه، وهو ما قد يفسر انتكاسات التي تُشكل بانتظام في منتصف العهدة الرئاسية. والواقع أنه تاريخياً، كلما كان الغوز الرئاسي ساحتاً كانت هزيمة الحزب بعد عامين أشد وطأة.

وفي حقتي الثمانينيات والتسعينيات نجح الأكاديمي جيمس كامبل في التوفيق بين المقاربتين: إذ يفسر «تراجع التغطية الانتخابية المتفاوت» (الجانب الأكبر من ظاهرة «خسائر الحزب الرئاسية»، في حين لا تظهر فاعلية «منطق الاستفتاء» إلا لدى الناخبين المستقلين، الذين يشكل تصويتهم في منتصف العهدة الرئاسية حكماً على الأداء الرئاسي. وتكمن ميزة هذا النموذج في قدرته على تفسير كل من الطابع شبه الحتمي لهزيمة الحزب الحاكم، والتباين الكبير في حجم هذه الهزيمة. تشير كل المعطيات إبن إلى أن هزيمة الجمهوريين في عام 2026 هي السيناريو الأكثر ترجيحاً بفارق كبير. ومع ذلك، فمة عوامل عدة تدعو إلى عدم اعتبار هذه النتيجة حتمية. يتعلق العامل الأول بمجلس الشيوخ؛ فخلافاً لمجلس أعضا مجلس الشيوخ فقط لاخيار صناديق الاقتراع كل عامين. وتُظهر الخريطة الانتخابية لعام 2026 وضعا يبدو مواتياً نسبياً للجمهوريين، إذ سيتعين على الديمقراطيين الدفاع عن مقاعد عدة في ولايات فإن فيها دونالد ترامب خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2024 (مثل ميشيغان وجورجيا)، في حين يبدو أن عدداً قليلاً فقط من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين الحاليين يواجهون تهديداً حقيقياً في هذه المرحلة.



بقلم:

د. محمد عيسى الكويتي

مدخلاً إلى الحقوق والموارد. وتُوَضَّح دراسـة لبـنان العثماني أن الطائفية ارتبطت بنفـكـ ترتيبات اجتماعية سابقة، وبالتخلـ الأوروبي وتعبئة الهويات (راجع: مكاديسي، أسماء، (2000) ثقافة الطائفية: الجماعة والتاريخ والعنف في لبنان العثماني، ص95-67، بـركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا). كما أن المحاصصة، قد توقف القتال مؤقتاً، لكنها تجمد الهويات وتغذي الزبائنية إن لم تنتقل إلى مواطنة ومسائلة (انظر: سلوخ، باسل ف (2020)، «تقاسم السلطة التوافقي في العالم العربي» مراجعة نقدية» ص747–739).

وقد أسهم الاستعمار في إنكـاـ الانقسام عندما صنف السكان في فئات جامدة، ورُجِّح جماعات على أخرى، ورسم حدوداً لم تراع دائماً الروابط الاجتماعية. واليوم هناك استخبارات صهيونية تلعب هذا الدور وتستغل الخلاف بانتحال شخصيات من الأطراف المختلفة، كما أعادت نخب محلية توظيف التصنيفات القديمة، وسمحت الدولة الهشة والتمييز والتنافس الإقليمي بتحويلها إلى أدوات تعبئة.

تبين تجارب أم أخرى أن الخروج من الصراع يتحقق ببناء مؤسسات تدبر الاختلاف. فأوروبا تجاوزت تدريجياً الحروب الكاثوليكية – البروتستانتية عبر تسويات قانونية، وتقيد سلطة حكام وكنهوت القرون الوسطى، وتوسيع المواطنة وحماية القضاء والتفثيل السياسي، أي نقلت الخلاف من حرب وجوبية إلى نقاش مؤسسي[Te Brake, Wayne P. (2017) Religious War and Religious Peace in Early Modern Europe

احتفل العالم مؤخرًا باليوم الدولي للسلام، وهي مناسبة تدعونا إلى أن نستحضر حاجة الأمة العربية للسلام الداخلي والتسامح وتقبل الآخر ونبذ الصراعات الفكرية والأيدولوجية والدينية لبـناء مجتمعات منماسكة ومتعددة القناعات والعقائد والتوجهات، ومتجهة وقادرة على المنافسة والدفاع عن اوطانها وقضاياها. لأسف تعاني الكثير من المجتمعات العربية من التفكك والصراعات السياسية والمذهبية والفكرية. هذا يضعف الأمة في مواجهة أعدائها والدفاع عن حقوقها.

التفكك المجتمعي والصراع أيا كان موضوعه يبدأ بفكرة يعبر عنها بإقصاء المختلف، وإدعاء الحق المطل والصحيح الأوحد، ووصم كل ما سواه بأنه ضلال باطل وكفر بواح. ومع الوقت تتطور اللغة وتزداد وتيرة الخلاف. الحوار في هذه الحالة لا يفي، بل ينبغي أن يصاحبه استبعاد لدى الإنسان لسماع الآلة وفحص الفرضيات والشائعات والمطالبة بالأدلة ليحتول الصراع إلى خلاف عقائني يُحسم بالأدلة والبراهين التي ينفق عليها الأطراف التي انتهجت العقائنية سبيلا لحل الاختلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دمرة.

إن تجديد الخطاب الديني لا يعني الدين نفسه أو تبديل العقيدة أو القطع مع التراث، بل مراجعة طرائق فهم النصوص وتبليغها، والتمييز بين النص المقدس والإجتهاـد البشري. وربط الدين بقيم الرحمة والعدل والعمران. فالخطاب الذي يقبل التعدد ويمنع التكفير والتحريض يعيد بـناء الثقة بين المواطنين، ويجعل الدولة حكماً محايداً بينهم، ويخفض كلفة النزاع على الأمن والاقتصاد، ويوجه الموارد إلى التعليم والصحة وإنتاج المعرفة. لذلك فال تجديد ليس شأنًا منبرياً فقط، بل شرطاً للسلام الأهلي والتنمية والتقدم العلمي والازدهار المجتمعي.

إن الصراع المذهبي والتفكك العربي ليس طبيعة ثابتة في العرب أو الإسلام، وإنما هو نتيجة تفاعل على مر التاريخ بين تنازع السلطة، وتسبيس الذاكرة الدينية، وضعف ترابط مراجعة التاريخ، واحتكار جماعة ما للحقيقة، وضعف المواطنة والقضاء، والتدخلات الإقليمية والخارجية.

يتحولى الاختلاف الفقهي الطبيعي إلى «تطيف» حين يعاد تفسير نزاع سياسي أو اجتماعي بلغة مذهبية، وحين تصبح الهوية

هل يكسر الرئيس ترامب لعنة انتخابات التجديد النصفي؟

هل يمكن لانتخابات التجديد النصفي المنظرة المزمع إجراؤها في شهر نوفمبر 2026 أن تنكسر إحدى أكثر القواعد السياسية ثباتاً ورسوخاً في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وفي حين أن المعسكر الرئاسي عادةً ما يتعرض للعلاب الانتخابي في منتصف الولاية الرئاسية، فقد يستفيد الرئيس دونالد ترامب من سياق مقديس الانتخابات في مسبق، من شأنه أن يرسخ حالة «إعادة الاصطفاف» الجمهوري التي بدأت ملامحها تظهر منذ عام 2016.

وعالماً ما اعتبر فوز دونالد ترامب في عام 2024 مؤشراً على إعادة اصطاف دالمة في الحياة السياسية الأمريكية؛ إذ بدأ ن المرشح الجمهوري قد أحدث تحولاً عميقاً في التحالف الانتخابي لحزبه، وذلك من خلال فوزه بالنصويت الشعبي، وتحقيقه تقدماً في صفوف جميع الفئات الاجتماعية والديموغرافية تقريباً، ومواصلته تعزيز المكاسب التي بدأها منذ عام 2016 بين الناخبين من الطبقات الشعبية وذوي الأصول الإسبانية والأمريكيين من أصل إفريقي.

رأى العديد من المراقبين في ذلك بداية لـسما أسوء «أغلبية جمهورية جديدة» تضاهي عمليات إعادة الاصطفاف الكبرى التي طبعت التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. وستشكل الانتخابات التجديد النصفي لعام 2026 اختباراً حاسماً في هذا الصدد، فإذا نجح الجمهوريون في الحفاظ على أغلبيتهم في مجلسي الكونغرس، فإن فرضية حدوث إعادة اصطاف حقيقية ستتزز بشكل كبير بعد هذه المرة. غير أن رهانات هذا الاستحقاق الانتخابي تتجاوز مجرد الصراع حول التفسيرات، نظراً إلى الدور الحاسم الذي تلعبه صلاحيات الكونغرس في تحديد مسار الأجنـدة الرئاسية، إذ من شأن خسارة مجلس النواب وحده أن تحرم دونالد ترامب من جزء من هامش المانورة التشريعية المتاح له. أما الهزيمة المزدوجة في كل من مجلسي النواب والشيوخ فستحول ترامب –خلال العامين الأخيرين من ولايته– إلى ما يُعرف بـ«الجملة العرجاء»، أي رئيساً ضعيفاً ومعرضاً، علاوة على ذلك، لخطر الملاحقة بهدف العزل.

غير أن التاريخ الانتخابي الأمريكي لا يصب في مصلحة المعسكر الرئاسي في هذه المرحلة من العهد الرئاسية. فمن أصل 41 انتخابات نصفية أجريت منذ عام 1860 –أي منذ ترسيخ نظام الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية– أسفرت 38 منها عن تراجع حزب الرئيس في مجلس النواب.

ولا يقتصر هذا الاتجاه على مجلس النواب الأمريكي فحسب؛ إذ إن انتخابات مجلس الشيوخ التي تجرى في منتصف العهدة الرئاسية غالباً ما تكون نتائجها غير مواتية لحزب الرئيس أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة إلى انتخابات حكام الولايات أو المجالس التشريعية فيها.

وهذا النمط المتكرر –الذي أشار إليه لأول مرة عام 1913 الخبير البريطاني الشهير في القانون الدستوري جيمس برايس– لا يرتبط بمستوى شعبية الرئيس. فقد شهد كل من فرانكلن روزفلت (عام 1938) ودوايت أيزنهاور (عام 1958) ورونالد ريغان (عام 1986) تراجعاً في أداء أرائدهم، رغم تمتعهم بتأييد واسع من الرأي العام، تماماً كما حدث مع رؤساء كانوا يفقرون إلى الشعبية وقت إجراء الانتخابات النصفية.

وحدها درجة التراجع هي التي تتفاوت بشكل كبير: إذ يبلغ متوسط المقاعد المفقودة في مجلس النواب 34 مقعداً منذ عام 1862. لكن مع وجود فوارق هائلة تتراوح بين 4 مقاعد في عهد جون كينيدي عام 1962 و127 مقعداً في عهد غرuffy كليفلاند عام 1894.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن متوسط «؟؟حجم هذه الخسائر الرئاسية» يميل إلى الانخفاض، وذلك نتيجة لعوامل مجتمعة